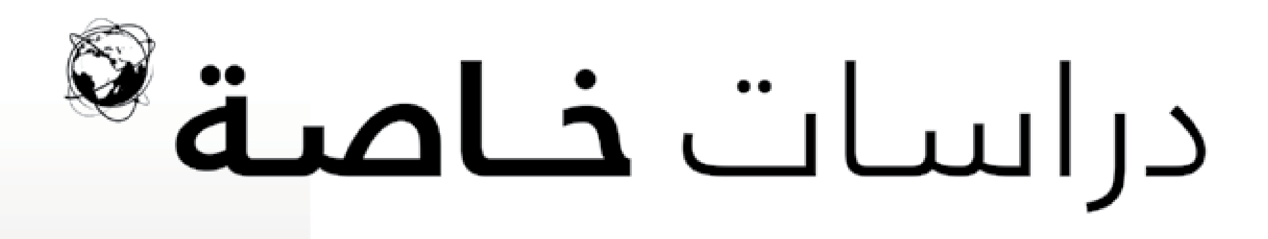


GLOBAL DISTANCING

ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا"

علي صلاح

العدد 04 - 13 أبريل 2020



عن "دراسات خاصة"

سلسلة دراسات ، تصدر بصورة غير دورية عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتركز الدراسات على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل منذ بداية عام 2020.

وتتناول "السلسلة" أبرز القضايا الصاعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل التفاعلات الدولية والإقليمية.

Global Distancing

ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا"

علي صلاح

رئيس وحدة التحولات الاقتصادية - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

ملخص الدراسة:

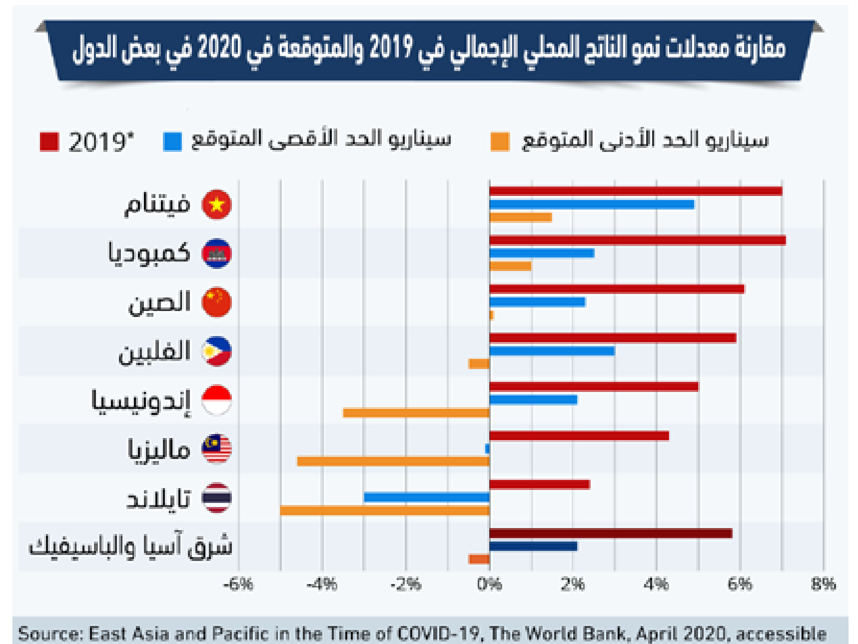
تعرضت ثوابت التفاعلات الاقتصادية لتغيرات هيكلية نتيجة الانتشار السريع لفيروس كورونا، حيث تصاعدت الأعباء الاقتصادية التي تواجهها الاقتصادات الوطنية، وتزايدت معدلات الفقر وتهديدات الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، توسعت الدول في أدوارها الاقتصادية بالتوازي مع التحولات في ثوابت المالية العامة، كما بدأت الشركات الصغرى والضعيفة تواجه معضلة البقاء في مقابل صمود الشركات القوية، وحققت أنماط الاقتصاد الافتراضي مكاسب ضخمة. ويتوقع أن تسفر الأزمة عن تشكل "عولمة التباعد الدولي" التي تقوم على الارتداد للداخل، والتركيز على الاقتصادات الوطنية، وتقليص التجارة والتدفقات البشرية العابرة للحدود، في مقابل التوسع في تجارة الخدمات ونقل التكنولوجيا والمعرفة وأنماط الاقتصاد الافتراضي عبر الإنترنت.

لم يشهد العالم مثيلاً للتطورات الراهنة منذ تاريخ طويل، في ظل الانتشار العالمي السريع لفيروس كورونا المستجد (COVID-19)، والوباء المترتب عليه، الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى من الخروج عن السيطرة، برغم كل ما تتخذه الحكومات من إجراءات لمنع انتشاره في الجانب الصحي، وكذلك للحد من تبعاته على الاقتصاد العالمي بكل قطاعاته.

وتقود هذه الأزمة العالم إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم الاقتصادية، ولا سيما المرتبطة بدور الدولة في الاقتصاد، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية وأساليب أداء العمل والإنتاج بها، ناهيك عن العلاقة بين المنتج والمستهلك، هذا بجانب إعادة صياغة مفهوم العولمة، ليناسب "مرحلة ما بعد كورونا"، التي ستترك الاقتصاد العالمي بشكل وهيئة وطبيعة مختلفة عما كان عليه قبلها. أو بمعنى آخر، فإن هذه الأزمة ستفرض على الاقتصاد العالمي مفاهيمها، قبل أن تتركه وترحل.

أولاً: تصاعد الأعباء الاقتصادية في العالم

لدى مقارنة الأزمة الاقتصادية المترتبة على "فيروس كورونا" (COVID-19)، وعمقها وتأثيرها مع باقي الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في التاريخ الحديث؛ فإن ما يقفز إلى الأذهان للوهلة الأولى هو



Source: East Asia and Pacific in the Time of COVID-19, The World Bank, April 2020, accessible at: https://bit.ly/2wvY2lp

مقارنتها بآخر أزمتين اقتصاديتين كبيرتين شهدهما العالم خلال المائة عام الماضية، وهما -من الأحدث إلى الأقدم- الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وأزمة "الكساد الكبير" التي اندلعت عام 1929، واستمرت حتى بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939.

وفيما يتعلق بحجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن كل أزمة، فإن الأزمة الراهنة، ووفق العديد من التقديرات، يُتوقع أن تتسبب في خسائر اقتصادية عالمية تقارب نحو 2.7 تريليون دولار كحد أدنى[1]. وهناك تقديرات تشير إلى أن الخسائر ستتعدى ذلك بكثير، حيث يرجح أن تبلغ خسائر الاقتصاد العالمي جراء هذه الأزمة خلال النصف الأول من عام 2020 نحو 6 تريليونات دولار، وسينكمش الاقتصاد العالمي 11% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019[2].

وفي هذا السياق، توقع صندوق النقد الدولي أن يتخطى حجم الأزمة الاقتصادية الناتجة عن فيروس كورونا حجم الأزمة المالية العالمية عام 2008. وقد صرحت المديرة العامة للصندوق "كريستينا جورجيفا" بأنه "لم يحدث في تاريخ الصندوق أن رأينا الاقتصاد العالمي يُصاب بمثل هذه الحالة من الشلل، ونحن الآن في حالة ركود. إنه طريق أسوأ من الأزمة المالية العالمية"[3].

وفيما يتعلق بالخسائر التي تعرض لها الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فإنها بلغت نحو 4 تريليونات دولار، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وبنسبة بلغت 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في حينه[4]. وبالتالي، إذا توقفت أزمة كورونا عند مدها الحالي، وعاد النشاط الاقتصادي العالمي إلى طبيعته في الأجل القصير، فإن الخسائر الناجمة عنها ستكون مساوية تقريباً لخسائر الأزمة المالية العالمية.

ويؤدي استمرار الأزمة في الأجل المتوسط والطويل، وبقاء حالة الإغلاق شبه التام للأنشطة الاقتصادية؛ إلى وصول الأزمة الراهنة إلى آفاق أخرى، لتفوق في آثارها الأزمة المالية العالمية، وتقترب من أزمة "الكساد الكبير" التي عاشها العالم في أخريات العقد الثالث من القرن العشرين وطوال العقد الرابع منه. لكن تجب الإشارة إلى أن هذا الترتيب مرهون بالفترة التي ستستغرقها الأزمة الراهنة، والمعتمدة في الأساس على عملية استيعاب الفيروس. فإذا تمكن العالم من التغلب على التحدي القائم، وطي صفحة جائحة كورونا؛ فإن معاناة الاقتصاد العالمي لن تطول، وستظل خسائره محدودة مقارنة بما تكبده إبان "الكساد الكبير".

وإذا استمرت الأزمة الراهنة، وعمدت الحكومات إلى استخدام أساليب التعامل القائمة على إغلاق المزيد من القطاعات، والتوجه إلى وضع قيود على تصدير السلع والمنتجات إلى الخارج، أو حتى منع التصدير؛ فإن ذلك سيعني مجابهة الاقتصاد العالمي أزمة لم يشهد لها مثيلاً على مر التاريخ، ولن يكون "الكساد الكبير" بجانبها سوى أزمة هامشية.

ثانياً: توسع الدور الاقتصادي للدولة

يمكن القول إن الأزمة الراهنة تشبه أزمة "الكساد الكبير" في بعض الجوانب، لا سيما فيما يتعلق بالتغيرات المتوقعة في النظام الاقتصادي العالمي. فأزمة "الكساد الكبير"، ساقت العالم إلى تغيير الطريقة التي كانت تتعامل بها الدول مع اقتصاداتها، حيث أُعيد النظر من جديد في الدور الاقتصادي للدولة، فبعد أن كانت الدولة قد انسحبت من الأنشطة الاقتصادية في العقود التي سبقت "الكساد الكبير"، وكان ذلك سبباً في وقوع أزمة "الكساد" هذه؛ فإن عملية التعافي منها جاءت عبر عودة الدولة بقوة إلى النشاط الاقتصادي، وتمت صياغة ذلك في الولايات المتحدة على وجه التحديد، في إطار برامج ما يسمى "الصفقة الجديدة" (The New Deal)[5].

وقد وضع ذلك في حينه نهاية العمل بالآليات المستندة إلى قواعد "اليد الخفية" و"دعه يعمل دعه يمر"، وبرهن كذلك على الاحتياج إلى الدولة لتمارس دوراً نشطاً وأكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون أزمة "الكساد الكبير" أحدثت تغيرات جوهرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وبغض النظر عن طبيعة التغيرات المتوقع حدوثها على وقع الأزمة الراهنة، فإنها ستقود العالم بلا شك إلى إعادة النظر في الكثير من معطيات الوضع الاقتصاد العالمي الراهن، وقد تدفعه إلى إنهاء العمل بالكثير من القواعد التي سادت طوال الفترات الماضية.

والجديد هذه المرة هو أن التغير المحتمل لن يكون متعلقاً فقط بإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية بين الدول، وآليات تسييرها؛ لكنه أيضاً سيدفع نحو دور اقتصادي أكبر للدولة. فقد تضطر الحكومات في بعض الدول إلى شراء بعض الأصول والشركات الخاصة، سواء بشكل مباشر أو من خلال شركات قابضة تابعة لها، وذلك بسبب تعرض الكثير من الشركات الخاصة للإفلاس، الأمر الذي يهدد استقرار الاقتصاد الكلي، ويدفع نحو تفاقم أزمات البطالة والفقر.

ولذلك اقترح صندوق النقد الدولي تدخل الدولة بإجراءات تضمن استمرار عمل القطاعات الضرورية، كخدمات الرعاية الصحية، وإنتاج الغذاء وتوزيعه، وهو ما قد ينطوي على إجراءات تَدَخُّلية من جانب الحكومة لتوفير الإمدادات الأساسية استناداً إلى ما أسماه "صلاحيات وقت الحرب" التي تعطي أولوية لإبرام عقود حكومية توفر المدخلات التي لا غنى عنها والسلع النهائية، أو تحويل الصناعات إلى احتياجات بعينها، أو إجراء عمليات تأميم انتقائية[6].

واقترح الصندوق أن تقدم الحكومات دعماً استثنائياً للشركات الخاصة، بما في ذلك دعم الأجور، مع وضع شروط ملائمة لذلك. وفي حال تفاقمت الأزمة، فإن الصندوق يرى أنه "يمكن تصور إقامة شركات قابضة كبيرة مملوكة للدولة، أو توسيع القائم منها لتستحوذ على الشركات الخاصة المعسرة، مثل ما حدث في الولايات المتحدة وأوروبا أثناء الكساد الكبير"[7].

وينطوي هذا المقترح الأخير -على وجه التحديد- على تغير جوهري في طريقة تفكير صندوق النقد الدولي، إذ يعني تأييد قيام الدول بتأميم الشركات الخاصة، كأحد الحلول المتصورة، أو باعتباره الحل الوحيد المتصور للأزمة في حال تفاقمها، وهو حل مناقض تماماً لقناعات الصندوق ولسياسة عمله، التي تقوم وتنصب -في معظم الأحيان- على الخصخصة باعتبارها حلاً لمعظم المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي يتم اللجوء إليه من قبل الدول من أجل حل هذه المشكلات. وبالتالي، فإن الأزمة الراهنة تدفع نحو تغيير الكثير من المفاهيم والثوابت الاقتصادية العالمية، ليس فقط فيما يتعلق بنموذج العولمة الاقتصادية القائم، ولكن أيضاً في مفاهيم أكثر تجذراً في الفكر الاقتصادي، كمفهوم دور الدولة في الاقتصاد.

ثالثاً: تحولات المالية العامة للدول

تضغط الأزمة الراهنة بشكل متزامن على الموازنات العامة لجميع الدول حول العالم، ففيروس كورونا قد وصل -وفق منظمة الصحة العالمية- إلى 203 من الدول والأماكن، موزعة على جميع قارات العالم، عدا القارة القطبية الجنوبية "أنتاركتيكا"، باعتبارها غير مأهولة بالسكان. وإذا كانت هناك بعض الدول التي لم يصلها الفيروس حتى نهاية شهر مارس 2020[8]، وفق تقرير لمجلة "نيوزويك"[9]، فهذا الافتراض يبقى نظرياً، والأكثر صحة هو أن أياً منها لم يُعلن أي إصابات بعد، وإن اختلفت الأسباب التي تُبرر ذلك في حالة كل دولة على حدة. والمهم -في هذا السياق- أن فيروس كورونا أصبح تحدياً عالمياً، وأنه طرق باب معظم الدول إن لم يكن جميعها، ما يعني أن جميع الدول مطالبة باتخاذ تدابير صحية للحد من انتشار الفيروس بداية، وتدابير اقتصادية لتخفيف وطأته على الاقتصاد بعد ذلك.

وفي الوقت الذي تجد فيه الدول نفسها مطالبة بإغلاق الكثير من الأنشطة الاقتصادية، والحد من حركة السكان؛ فهي مطالبة بمزيد من الإنفاق لمعالجة الخلل العميق في الدورة الاقتصادية الناتج عن ذلك الإغلاق، وتأمين احتياجات قطاع الرعاية الصحية، وفي الوقت ذاته فهي تواجه تراجعاً غير مسبوق في الإيرادات.

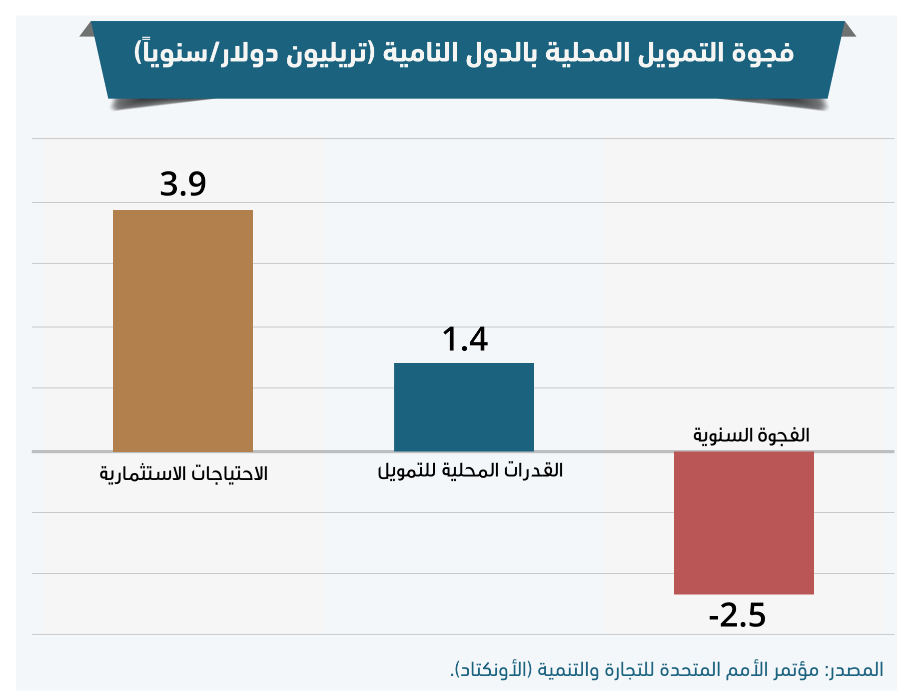
فتوقف أنشطة القطاع الخاص يحرم الحكومات من معظم إيراداتها من الضرائب على الأرباح، كما أن تسريح العمال، أو حتى منحهم إجازات غير مدفوعة الأجر، يحرمها من معظم إيراداتها من الضرائب على الدخل. وبالنسبة للدول التي تعتبر تحويلات عامليها في الخارج مصدراً مهماً للإيرادات بالنسبة لموازناتها، فإنها تواجه تراجعاً كبيراً في تلك التحويلات.

يضاف إلى ما سبق أن توقف حركة السياحة العالمية، بعد حالة العزلة التي فرضها فيروس كورونا على الدول، سيحرم اقتصادات العديد من الدول من الإيرادات السياحية، وسيحرم موازنات الدول من الرسوم التي كانت تحصّلها من القطاع. وفي الوقت نفسه فإن موازنات الدول ستُحرم من نسبة كبيرة من الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات، بعد التراجع الذي سببه الفيروس في التجارة العالمية، وقد يزداد الأمر حدة في حال استمرت أزمة كورونا فترة طويلة، وتسببت في تمادي الدول في تقييد أو منع حركة التصدير والاستيراد إلى ومن الخارج.

ولأن الأزمة الراهنة أزمة عالمية شاملة، تمثل تحدياً لجميع الدول في الوقت نفسه، فكل دولة -إذن- ملزمة بمواجهتها، وقد تكون مضطرة لفعل ذلك منفردة، من غير أن تنتظر المساعدة من دول أخرى. وإن كان هناك ما يستفاد به من الآخرين في مثل هذه الظروف، فهو لن يتعدى استخلاص الدروس من نجاحهم أو فشلهم.

وفي ظل هذه الضائقة الاقتصادية العالمية التاريخية والمتزامنة بالنسبة لجميع الدول، فستكون قدرة بعض الدول على تحمل الضغوط أعلى من قدرة دول أخرى، وسيتوقف ذلك على عوامل عدة، أهمها: مدى غنى أو فقر كل دولة، ومدى التنوع الذي يتمتع به اقتصادها. وقد يصل الأمر –في حال استمرار الأزمة لفترة طويلة- إلى قدرة اقتصاد الدولة على تأمين احتياجاته ذاتياً، بداية من السلع والبضائع الاستهلاكية، وصولاً إلى الخدمات، وقبل كل ذلك بالطبع رؤوس الأموال اللازمة لتأمين كل ذلك.

وبطبيعة الحال، فإن الدول الفقيرة لن تتمكن من فعل ذلك بمفردها، لا سيما وأنها تعاني في الأساس من فجوات تمويلية محلية. ووفق تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإنه في الوقت الذي تحتاج فيه الدول النامية لنفقات استثمارية سنوية على مشروعاتها المحلية تقدر بنحو 3.9 تريليونات



دولار، فإنها لا تمتلك أكثر من 1.4 تريليون دولار من تلك الاستثمارات، لتبقى لديها فجوة تمويلية بمقدار 2.5 تريليون دولار سنوياً.

ويجعل ذلك الدول الفقيرة مجبرة على الاقتراض لمواجهة تبعات كورونا، حيث أعلن صندوق النقد الدولي في مطلع أبريل 2020 أن 85 دولة قد طلبت مساعدات بالفعل[10].

وبرغم أن هذا العدد يصل إلى نحو ضعف عدد الدول التي طلبت مساعدات من الصندوق إبان الأزمة المالية العالمية عام 2008، فهو مرشح للزيادة كلما استمرت الأزمة، ويبدو ذلك بوضوح من خلال إعلان الصندوق ارتفاع هذا العدد إلى 90 دولة، وذلك بعد مرور أربعة أيام فقط من إعلانه الأول[11]. وبجانب ذلك، فقد أشار البنك الدولي إلى أنه تلقى طلبات للحصول على مساعدات مالية لمواجهة كورونا من قبل 65 دولة[12].

وفي مواجهة هذا الطلب المتزايد على المساعدات، فإن المنظمات الاقتصادية الدولية لن تكون قادرة على دعم ومساعدة جميع الدول التي ستلجأ إليها، ويتضح هذا من خلال المقارنة بين الاحتياجات المتوقعة لتلك الدول من ناحية، والميزانيات التي رصدتها تلك المؤسسات لهذا الغرض من ناحية أخرى. فبينما يقدر صندوق النقد الدولي الاحتياجات المالية للاقتصادات النامية للتغلب على أزمة كورونا بنحو 2.5 تريليون دولار؛ فإن الأموال التي خصصها الصندوق لهذا الغرض تتراوح بين 750 مليار دولار، وتريليون دولار[13]. وإذا أُضيفت الميزانية التي أعلنها البنك الدولي للغرض نفسه، والبالغة 160 مليار دولار، والتي ذكر أنه سينفقها لمساعدة تلك البلدان في جهودها للوقاية من فيروس كورونا على مدى 15 شهراً[14]؛ فإن ذلك يعني أن الأموال التي تمتلكها مؤسسات الإقراض الدولي الرئيسية غير كافية لمساعدة جميع الدول النامية في مواجهة كورونا.

وفيما يتعلق بالأموال اللازمة لمكافحة كورونا وآثاره الاقتصادية فقط، فإن هناك قصوراً بنحو 1.34 تريليون دولار في حجم الأموال التي تخصصها تلك المؤسسات مقارنة باحتياجات الدول. وفي حال أضيف إليها الأموال التي تحتاجها تلك الدول لمعالجة مشاكل وعيوب موازناتها السنوية، فإن الأمر سيكون أكثر صعوبة.

وفي المقابل، إذا تم التركيز فقط على أزمة كورونا، فلا يمكن الجزم بأن هذا الأمر لن يمثل مشكلة بالنسبة للمؤسسات الدولية، كما أنه ليس من الممكن القطع بأن بعض هذه الدول -على الأقل- لن تواجه شبح الإفلاس والانهيار المالي في خضم مواجهتها للأزمة بسبب أن حدود وأمد الأزمة وعمقها المستقبلي ليس معلوماً.

ولهذا الأمر، فقد دعت منظمة الأمم المتحدة صندوق النقد الدولي إلى زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لدعم الدول في هذه الأزمة، عبر توفير تريليون دولار آخر من خلال حقوق السحب الخاصة[15]. لكن لا يبدو أن ذلك من السهل تحقيقه، فعملية التخصيص تلك تتطلب موافقة حكومات الدول الأعضاء بالصندوق، وهو أمر معقد، لا سيما وأن كل دولة لديها أسلوبها وآلياتها للحصول على تلك الموافقة، وهو ما قد يحتاج وقتاً طويلاً.

وبافتراض حدوث ذلك، فإن مخصصات الدول الفقيرة من حقوق السحب الخاصة ليست بالكبيرة. وقد يزداد عدد الدول التي تحتاج إلى مساعدة الصندوق، بالقدر الذي يقلص من الأموال الممكن تخصيصها لكل دولة حتى من خلال آلية حقوق السحب الخاصة. وكل ذلك يُفقد هذا الخيار أهميته.

وفي ظل هذه المعضلة، فإن استمرار الأزمة لفترة طويلة، واتساع انتشار الفيروس وأعداد المتوفين بسببه؛ سيدفع إلى إعلان العديد من الدول الفقيرة إفلاسها، وتأتي في مقدمة الدول المتوقعة في ذلك دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن العديد من تلك البلدان ليست لديها مساحة مالية لزيادة الإنفاق الصحي أو حماية مواطنيها من الصدمة الاقتصادية، ولا تستطيع الوصول إلى أسواق التمويل الدولية. ويضاف إلى ذلك بالطبع، وبالدرجة نفسها من احتمالية الحدوث، الدول التي تعيش حالات حروب منذ فترة، كاليمن وسوريا وليبيا. كما أن لبنان ليس ببعيد عن هذا الأمر كثيراً، في ظل ضعف حدود قدراته المالية، وهو لم يتمكن في مارس الماضي من الوفاء بديون مستحقة عليه، بتخلفه طوعياً عن دفع 1.2 مليار دولار من السندات الأجنبية التي كانت مستحقة في التاسع من مارس، بسبب تراجع احتياطاته من العملة الأجنبية إلى مستويات حرجة، وفق بيان الحكومة اللبنانية في ذلك التاريخ[16].

ولعل هذا الأمر هو ما دفع صندوق النقد والبنك الدوليين إلى إصدار بيان مشترك طَالَبَا فيه الدائنين بتخفيف أعباء الديون عن البلدان الأشد فقراً، عبر تعليق سداد أقساط تلك الديون، باعتبار أن ذلك يساعد في تلبية احتياجات السيولة الفورية لتلك البلدان للتصدي للتحديات الناشئة عن تفشي فيروس كورونا، وإتاحة الوقت اللازم للمؤسسات الدولية لتقييم تأثير الأزمة والاحتياجات التمويلية لكل بلد منها[17]. وفيما يتعلق بدعوة صندوق النقد والبنك الدوليين للدائنين بتأجيل أقساط الديون على الدول الفقيرة، فلا توجد استجابة لذلك حتى الآن، وهو ما يعقّد أوضاع المالية العامة للدول الفقيرة.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن حدود الأزمة لن تقف عند تهديد تلك الدول فقط. ففي مرتبة ثانية من حيث الخطورة والتعرض للإفلاس، تأتي دول أخرى فقيرة وذات كتل سكانية كبيرة، مثل: بنجلاديش، وباكستان، وبعض الدول الإفريقية، وبعض دول آسيا الوسطى، ومنطقة آسيا والباسفيك. وتلحق إيران بتلك الدول، لا سيما وأنها تعيش حالة من العزلة منذ سنوات بسبب العقوبات الأمريكية. وبرغم أنها احتفظت خلال الفترة الماضية ببعض القدرة على تحمل الضغوط الناتجة عن الانتشار السريع للفيروس بها، لكن هذا الأمر لن يدوم بالنسبة لها.

وفي حال استمرار الأزمة، فإن دائرة الخطر تتسع لتضغط على موازنات دول أخرى ذات اقتصادات كبيرة، كالهند والبرازيل والمكسيك وإندونيسيا، وبعض دول منطقة الشرق الأوسط. بل إن الانهيار المالي والاقتصادي قد يعم في تلك الظروف قارات بكاملها، كالقارة الإفريقية التي قد لا ينجو منها سوى دول محدودة العدد.

رابعاً: تزايد معدلات الفقر وتراجع مستوى المعيشة

تسببت أزمة كورونا في أعباء ضخمة للبشر، فالإغلاق العام الذي تتبعه الدول لمحاصرة الفيروس، تسبب في عدم قدرة الكثير من الشركات على الاحتفاظ بموظفيها، ودفع بالعديدين حول العالم إلى مصاف البطالة، ومن المحتمل أن يتسع ذلك مستقبلاً. كما أن احتمالات انهيار المالية العامة لبعض الدول، يهدد بتحول المزيد من البشر حول العالم أيضاً إلى فقراء، وما يرتبط بذلك من مظاهر تتعلق بالجوع وسوء التغذية وغيرها من المشكلات المرتبطة بالفقر. وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالي:

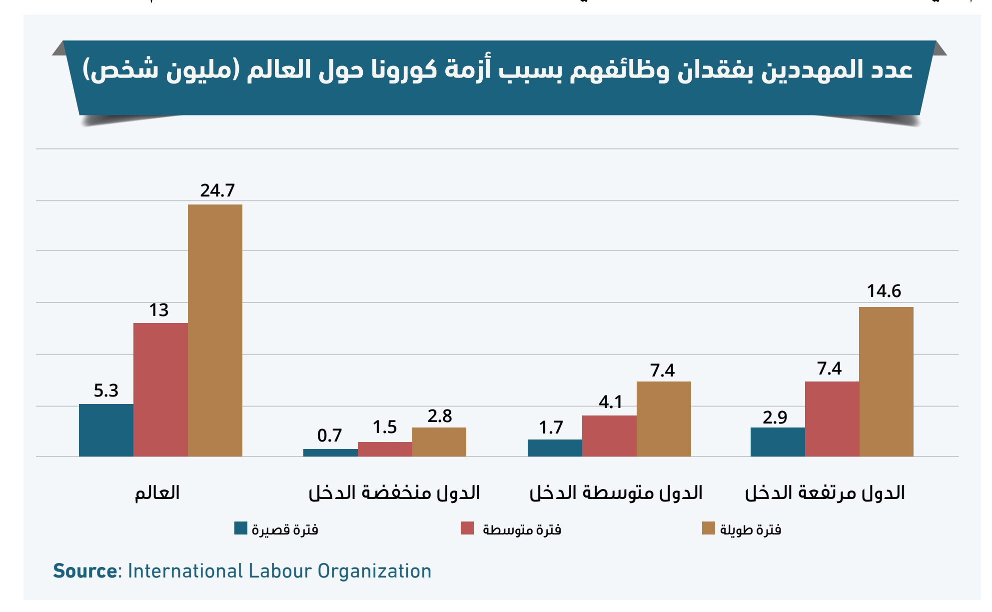
1- تزايد معدلات الفقر: تُفضي إجراءات الإغلاق التي فرضتها العديد من الدول على الأنشطة الاقتصادية من أجل محاصرة فيروس كورونا ووقف انتشاره، إلى فقدان العديد من الموظفين أعمالهم حول العالم، ويعرض



الكثير منهم للتحول إلى فقراء. وقد حذرت منظمة العمل الدولية، من أن التبعات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا تهدد بفقدان نحو 25 مليون شخص وظائفهم حول العالم، وذلك في السيناريو الأسوأ للأزمة. وهذا الرقم يتخطى الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والذين بلغوا 22 مليون عاطل[18].

وقد يكون للتوزيع الجغرافي للمعرّضين لفقدان وظائفهم حول العالم بسبب أزمة كورونا أهمية أيضاً في التعرف على عدد المعرّضين للفقر. فوفق السيناريوهات المتصورة من قبل منظمة العمل الدولية، فإن النسبة الأكبر للمعرّضين لفقدان وظائفهم بسبب الأزمة تتركز في الدول صاحبة الدخل المرتفع، بإجمالي 14.6 مليون شخص، وبنسبة تصل إلى 59.1% من الإجمالي العالمي، في الوقت الذي يرجح أن يصل فيه هذا العدد إلى 7.4 ملايين شخص في الدول متوسطة الدخل، وبنسبة 29.9%، بينما يصل عدد هؤلاء في الدول منخفضة الدخل إلى 2.8 مليون نسمة، وبنسبة 11% من الإجمالي العالمي.

وفيما يتعلق بالمعرضين لتهديدات الفقر بين المحتمل فقدانهم وظائفهم على مستوى العالم، فإن الترجيحات تتركز حول الموجودين منهم في الدول منخفضة الدخل. ففي تلك الدول تنخفض احتمالات قيام الحكومات بتقديم إعانات بطالة لمثل هؤلاء، أو حتى تقديم إعانات استثنائية لهم في مواجهة الأزمة، كما لا يتوقع -إلى حد بعيد- أن يكون لدى هؤلاء مدخرات تساعدهم في تخطي الأزمة. وهذا يعني أنه -في حال استمرار الأزمة الحالية لفترة طويلة- من المتوقع أن يُضاف 2.8 مليون شخص إلى عداد الفقراء حول العالم.





2-تصاعد تهديدات الأمن الغذائي: تفضي القيود التي وضعتها الدول على حركة السلع، إلى تعطيل التجارة الدولية، وقطع سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، وهو ما من شأنه تفاقم أزمات الغذاء حول العالم، ولا سيما في الدول التي تعاني في الأساس من تدني مستويات الأمن الغذائي. وقد يفضي تفاقم الأزمة، وطول أمدها الزمني، إلى تحول دول ومناطق أخرى إلى مناطق مهددة أيضاً في هذا الإطار.

وقد حذرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) من ذلك، وأعلنت في بيان مشترك مع كل من منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، أن هناك غموضاً متزايداً حول فرص توفر الغذاء حول العالم، إذ من الممكن أن تتسبب موجة القيود على التصدير في نقص السلع الغذائية في السوق العالمية. كما أعربت المنظمات الثلاث عن قلقها إزاء صعوبة حركة العاملين في قطاعي الزراعة والغذاء، ما يتسبب في عرقلة الكثير من الزراعات. كما أن حدوث تأخر على الحدود الدولية لحاويات البضائع، يؤدي إلى هدر المنتجات القابلة للتلف وزيادة الهدر الغذائي[19].

وقالت منظمة الفاو: "سيكون الفقراء والضعفاء هم الأكثر تضرراً، وعلى الحكومات تعزيز آليات السلامة الاجتماعية لضمان حصولهم على الغذاء"[20]. وأضافت المنظمات الثلاث أنه "عندما تكون المسألة هي مسألة حماية الصحة ورفاهية المواطنين، فينبغي على الدول ضمان ألا تتسبب مجمل التدابير التجارية باضطرابات في سلاسل الإمدادات الغذائية".

وأشارت المنظمات الثلاث إلى أن هناك حاجة إلى حماية الموظفين في قطاع الإنتاج الغذائي، والعاملين في صناعة الأغذية الزراعية والتوزيع، بهدف التقليل من تفشي الفيروس في القطاع، والحفاظ على سلاسل الإمدادات الغذائية، وضمان ألا يؤدي التصدي لوباء كورونا بطريقة لا إرادية إلى نقص غير مبرر للمنتجات الأساسية يفاقم الجوع وسوء التغذية[21].

ووفق بيانات منظمة الصحة العالمية، فبنهاية عام 2018 بلغ عدد من يعانون الجوع نحو 822 مليون شخص، كما أن معدل الزيادة كان كبيراً للغاية في بعض المناطق، كما هو الحال في إفريقيا التي تشهد نمواً سنوياً في حجم من هم في عداد الجوعى بنسبة 20%. بل إن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ذكرت أنه بتضمين من يعانون انعدام الأمن الغذائي المعتدل، مع من يعانون الجوع في العالم؛ فإن الرقم يرتفع إلى ملياري نسمة[22].

وتظهر بيانات منظمة الفاو أيضاً أن عدد من يواجهون تهديد الجوع في العالم شهد تزايداً مستمراً بداية من عام 2015، وأن متوسط الزيادة السنوية تخطى مستوى الـ12 مليون نسمة سنوياً على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. ومن ثم، تهدد أزمة كورونا اقتصادات العديد من الدول، حيث تبدأ بالضغط على الاقتصادات الفقيرة في بادئ الأمر، وقد تنتهي إلى تحويل دول غنية إلى دول فقيرة، وأيضاً تهدد بمضاعفة عدد المضافين الجدد إلى عداد الجوعى حول العالم. بل إن طول الأزمة وتفاقمها، وخروج الفيروس عن السيطرة، قد يؤدي إلى ما يشبه الكارثة الإنسانية فيما يتعلق بملف الجوع وسوء التغذية حول العالم.

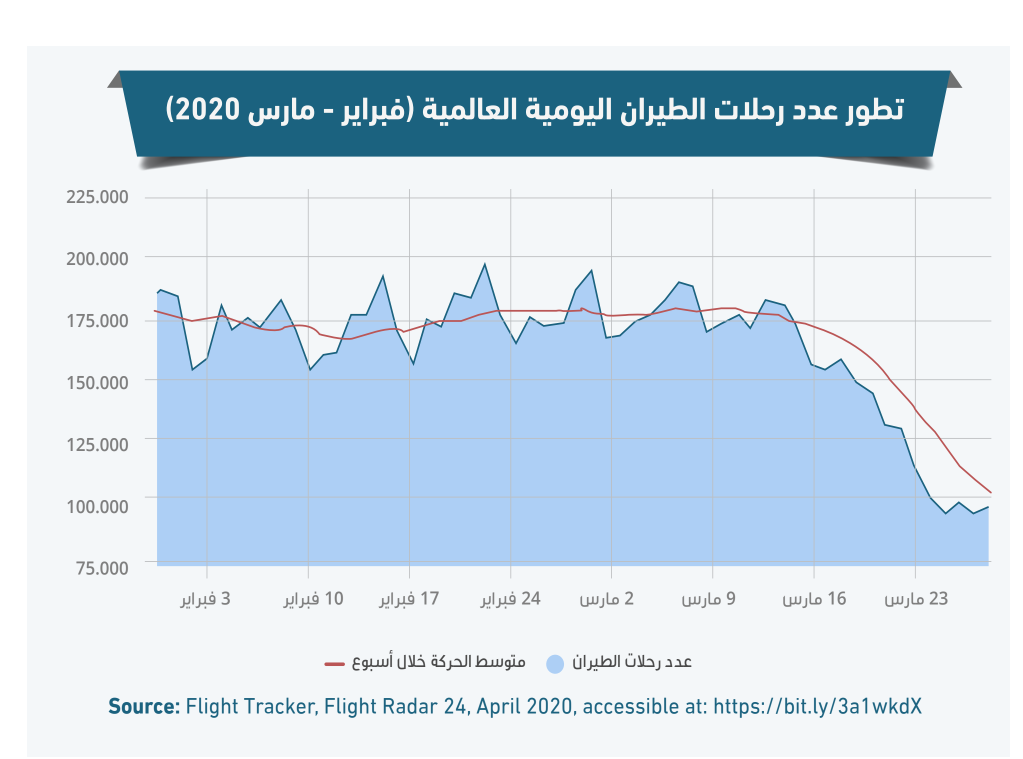
خامساً: صمود الشركات القوية وانهيار الكيانات الصغرى

تؤثر أزمة كورونا على جميع الأنشطة الاقتصادية من دون استثناء، حيث تتسبب في انخفاض الطلب على إنتاج جميع الأنشطة تقريباً، كما أنها تجبر معظم الأنشطة على التوقف عن العمل، والعمل بالحدود الدنيا في أفضل الأحوال، ولا سيما أنشطة الخدمات غير الضرورية. وفي مثل هذه الظروف لن تتحمل جميع الشركات الاستمرار في الأسواق، بل سيُجبر العديد منها على إنهاء أنشطتها، وسيختار بعضها الخروج طوعاً من الأسواق قبل الوصول إلى الإفلاس عبر تصفية أعمالها، ولن يستطيع الاستمرار في الأسواق سوى الشركات الكبيرة القادرة على التحمل لفترات طويلة.

ومن شأن ذلك أن يغير قواعد اللعبة في كل صناعة، حيث تجمع الشركات الكبرى أفضل الأصول في كل صناعة أو نشاط وتتخلى عن أقلها قيمة، وحين تنتهي فترة التراجع سيكون هناك عدد أقل وأكثر قوة من الشركات.

وهذا يعني أن أزمة كورونا تفعل في تلك الصناعات والأنشطة الاقتصادية ما يمكن وصفه بأنه تطبيق حرفي لنظرية "الانتقاء الطبيعي" لداورن، التي تقول إن "البقاء للأصلح"، والتي ستفرز صناعات وأنشطة اقتصادية صغيرة في كل قطاع، ولكنها ذات شركات قوية وذات أصول جيدة. وسيتجلى حدوث ذلك في القطاعات التي تعاني هبوطاً حاداً في الطلب على منتجاتها.

ويأتي قطاع السفر والسياحة على رأس تلك الأنشطة، فقد مُنيت شركات الطيران في مختلف أنحاء العالم بخسائر فادحة بسبب وقف أغلب رحلات طيران الركاب حول العالم. وتظهر بيانات موقع (Flightradar24) أن حركة الطيران العالمي تراجعت بنسبة 50% بنهاية شهر مارس 2020 مقارنة بمنتصف الشهر ذاته، وذلك كما هو موضح في الشكل.



Source: Flight Tracker, Flight Radar 24, April 2020, accessible at: https://bit.ly/3a1wkdX

وقد قدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (أياتا) خسائر القطاع بنحو 113 مليار دولار في مطلع مارس 2020[23]. ونتيجة لتوقف حركة الطيران، وتراجع الإيرادات على هذا النحو، فقد تعرضت بعض شركات الطيران الصغيرة للإفلاس بالفعل خلال الفترة الماضية، كشركة الطيران البريطانية "فلايبي"، وهي إحدى أكبر شركات الطيران الخاص في أوروبا، حيث أعلنت إفلاسها مطلع شهر مارس الماضي.

ويأتي قطاع النفط ضمن تلك القطاعات المرشحة لحدوث عملية التصفية، مثل ما يشهده الآن قطاع الطيران، لكن الأمر قد يستغرق بعض الوقت في قطاع النفط. ففيروس كورونا أدى إلى زعزعة استقرار السوق، وخفض الطلب إلى حدود كبيرة، وتسبب ذلك في توتر العلاقات بين منتجي النفط، وأشعل فتيل حرب الأسعار بين بعض أهم المنتجين، وهو ما فاقم تراجع الأسعار، ودفعها إلى مستويات لم تصلها منذ عام 1991.

وقد قدرت الوكالة الدولية للطاقة تراجع الطلب العالمي على النفط بنحو 2.5 مليون برميل يومياً خلال الربع الثاني من العام الجاري[24]. وتوقعت أن يتزايد حجم الانكماش في الطلب إلى ما قد يصل إلى 20%، أو نحو 20 مليون برميل يومياً خلال أسوأ فترات الأزمة، وأن يبلغ متوسط التراجع السنوي على مدار العام 5 ملايين برميل يومياً[25].

وإذا صدقت هذه التوقعات فستقود الأسعار إلى مستويات متدنية للغاية، قد لا تكون بلغتها منذ سنوات الصدمات البترولية الأولى والثانية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث تشير بعض التقديرات إلى إمكانية وصول الأسعار إلى مستويات تبلغ 10 دولارات للبرميل[26].

ونتيجة للتراجعات الكبيرة في الأسعار حتى الآن، وكذلك التوقعات التي تشير إلى استمرارها لفترة في المستقبل، فقد أعلنت معظم الشركات العالمية النفطية الكبرى (ومنها: شيفرون، وإكسون موبيل، وتوتال، وبريتش بتروليم، وغيرها) تخفيض ميزانياتها الاستثمارية بنسب تبلغ 20% في المتوسط، كاستراتيجية للتعايش مع الوضع الجديد. ويشير معهد اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي، إلى أن ذلك يعني أن صناعة النفط العالمية تتقلص، وأن الصناعة ستكون ذات عائد أقل على رأس المال المستثمر[27].

وبالطبع فلن تكون جميع الشركات قادرة على الاستمرار في هذه الصناعة، وسوف يضطر بعضها إلى الخروج من القطاع، وسوف تتوسع الشركات القادرة على الاستمرار في امتلاك الأصول النفطية حول العالم، ليقل عدد الشركات بالصناعة، لكنها ستكون أقوى.

سادساً: طفرة كبيرة للاقتصاد الافتراضي

أدت حالة العزلة الجبرية التي اضطرت العديد من الحكومات إلى فرضها على سكانها، إلى تقييد حركة العمالة، ومنع العمل والإنتاج بالأساليب التقليدية، وتقييد كذلك حركة المستهلكين، والحد من قدرتهم على الوصول إلى الأسواق، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تغيير طرق العمل، وكذلك طرق توصيل المنتج إلى المستهلك، ويقضي ذلك باختفاء أنشطة اقتصادية وظهور أنشطة أخرى بديلة لها. وسيكون الاعتماد في الأساس على الأنشطة التي تعتمد على التواصل عن بعد عبر الإنترنت، ومن هنا فمن المتوقع أن تؤدي الأزمة الراهنة إلى تخفيف القيود على الأنشطة التجارية والاقتصادية من خلال تلك الوسائط، بما يساعد على تحول حياة البشر شيئاً فشيئاً إلى "الافتراضية"[28].

وتتيح هذه الظروف الفرصة لصعود الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد في الأساس على شبكة الإنترنت كوسيلة للوصول إلى المستهلك، أو بالأحرى التي تأخذ من شبكة الإنترنت وسيطاً للربط بين منتج السلعة أو الخدمة من ناحية، والمستهلكين من ناحية أخرى[29].

ويأتي قطاع الاتصالات والشركات المقدمة لخدمات الإنترنت في مقدمة الأنشطة الاقتصادية المرشحة لحدوث طفرة في حجم أنشطتها، وذلك لسببين؛ أولهما أن حالة العزلة والتباعد الاجتماعي الذي يعيشه البشر حول العالم، أوقف حركة السفر. وهذه الظروف، سواء العزلة المحلية لسكان الدولة الواحدة، أو العزلة الدولية لسكان

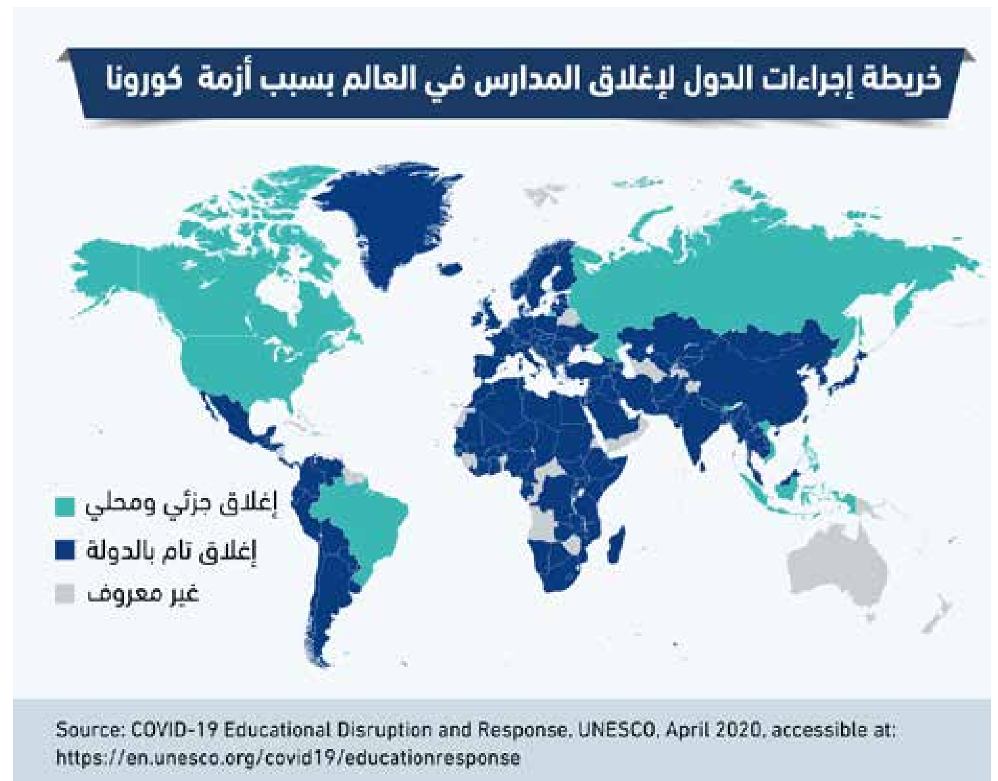
الدول المختلفة عن بعضهم بعضاً؛ تجعل من خدمات الإنترنت الملاذ الأخير بالنسبة لهم، سواء بالاتصال فيما بينهم، أو لتأدية أعمالهم عن بعد، أو للتسلية.

أما السبب الثاني الذي يجعل من شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت على رأس الشركات والأنشطة الاقتصادية المرشحة لحدوث طفرة في أنشطتها، فهو يتعلق بأن الخدمات التي تقدمها هذه الشركات هي الوسيط الذي يتم من خلاله نقل الخدمات والمنتجات من الأنشطة الاقتصادية الأخرى إلى المستهلكين.

1- العمل والتعليم عن بعد: دفعت أزمة كورونا إلى تغيير الكثير من أساليب العمل، وأصبح العمل عن بعد الخيار الرئيسي للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة على مستوى العالم ككل. كما فرضت الأزمة على الحكومات إغلاقاً كاملاً لمعظم المدارس والجامعات على المستوى العالمي، فأصبح الاعتماد الأساسي منصباً على آليات التعليم عن بعد، كوسيلة لاستكمال الأنشطة التعليمية منذ بداية الأزمة.

وهذه الظروف أدت إلى زيادة كبيرة وغير مسبوقة في الطلب على برامج وتكنولوجيا العمل والتعليم عن بعد، ما منح الشركات المنتجة لتلك التكنولوجيا فرصة لتحقيق مكاسب استثنائية. وقد انعكس ذلك بالفعل على أسعار أسهم هذه الشركات في البورصات العالمية، كما حدث بالنسبة لشركة (Zoom Video Communication's) الأمريكية المنتجة لبرنامج (ZOOM) الذي يستخدم في إجراء المؤتمرات عن بعد، والذي شهد أيضاً اتجاه العديد من المؤسسات التعليمية حول العالم إلى الاعتماد عليه في تقديم خدماتها عن بعد، لما يوفره من مرونة وسهولة كبيرة في التعامل. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع سهم الشركة الأمريكية في بورصة ناسداك من نحو 70 دولاراً في بداية العام إلى 150 دولاراً في 23 مارس 2020، وبنسبة ارتفاع بلغت في حينه 114.3% [30].

وقد كان تاريخ 23 مارس فاصلاً في مسيرة الشركة، حيث بدأت مظاهر الانتشار السريع لفيروس كورونا في الدول الغربية في الظهور بوضوح، كما أعلنت بريطانيا قرارها بالإغلاق في التاريخ نفسه. ولذلك، شهد ذلك اليوم 2.3 مليون عملية تنزيل وتثبيت لبرنامج (ZOOM) حول العالم، بعد أن كان معدل التنزيل اليومي له يُقدر بنحو 56 ألف عملية قبل شهرين فقط. ونتيجة لهذه التطورات قفزت قيمة الشركة آنذاك بنحو 42 مليار دولار، بما يُمثل نحو ثمانية أضعاف قيمة شركة الخطوط الجوية البريطانية. وقد ازداد الطلب على أسهم تلك الشركة في بورصة ناسداك بنسبة تصل إلى 1500% [31].



Source: COVID-19 Educational Disruption and Response, UNESCO, April 2020, accessible at: https://en.unesco.org/covid19/educationresponse

وتعطي تجربة شركة (ZOOM) مثالاً واضحاً على حجم التطور والتبدل الذي يشهده العالم في ظل أزمة كورونا، والكيفية التي اتجه بها البشر إلى تكنولوجيا الاتصال كوسيلة لتسيير أعمالهم، وللاتصال ببعضهم بعضاً، ناهيك عن التعليم أيضاً.

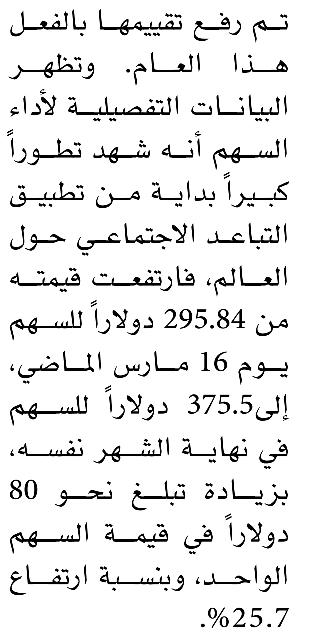
وقد يكون هذا التغير قد أتى ليبقى، بمعنى أن الأزمة الراهنة قد تكون بداية لتغير كبير في أساليب حياة البشر، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل والتعليم عن بعد. فحتى بعد نهاية الأزمة، قد تتحول العديد من الشركات إلى آليات العمل عن بعد بشكل دائم، كآلية لتقليص تكاليف إيجارات المقار وتقليص النفقات المتعلقة بفواتير المياه والكهرباء، ناهيك عن تكاليف التنقل لموظفيها.

وينطبق ذلك أيضاً على تكنولوجيا التعليم عن بعد ومنتجيها، بعد إغلاق معظم المدارس والجامعات حول العالم، وتحول العديد منها إلى التعليم الإلكتروني، وهو ما زاد الطلب على البرامج المخصصة لذلك. وقد تمنح الأزمة فرصة لظهور مؤسسات أعمال جديدة ومنتجي تكنولوجيا جدد أيضاً في هذا القطاع.

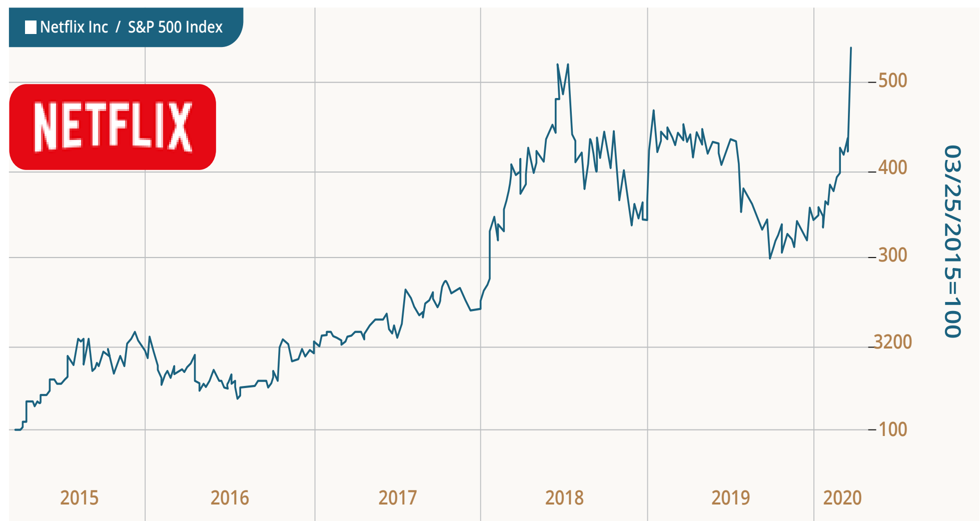
2- طلب متزايد على الترفيه الإلكتروني: تأتي شركات الترفيه وخدمات التليفزيون عبر الإنترنت بين أكبر الرابحين المحتملين من أزمة كورونا، حيث أجبر البشر على البقاء في بيوتهم، وأصبحت منتجات شركات، مثل "نتفليكس" (Netflix)، هي الوجهة الأساسية لإقبال الملايين منهم من أجل التسلية والترويج عن أنفسهم خلال العزلة العالمية الجبرية غير المسبوقة.

وخلال الأسابيع الماضية، شهدت منصات الترفيه الإلكتروني في العالم، زيادة في الاستخدام بنسبة 20%، وعلى وجه الخصوص خلال عطلات نهاية الأسبوع، بحسب وكالة "بلومبيرج". وإزاء فورة الطلب هذه، عمدت شركات إلى تخفيض جودة البث للحد من استخدام الشبكة، بهدف تخفيف الضغط على شبكة الإنترنت. يأتي ذلك بعد أن كانت أسهم شركة "نتفليكس" (Netflix) تتخلف بشكل شبه دائم عن مؤشر "ستاندرد آند بورز 500" لمدة عامين، مع اشتداد المنافسة، الأمر الذي أضعف تقييمها لدى المستثمرين، وضغط على قيمة سهمها بشكل متواصل طوال السنوات الثلاث الماضية[32].

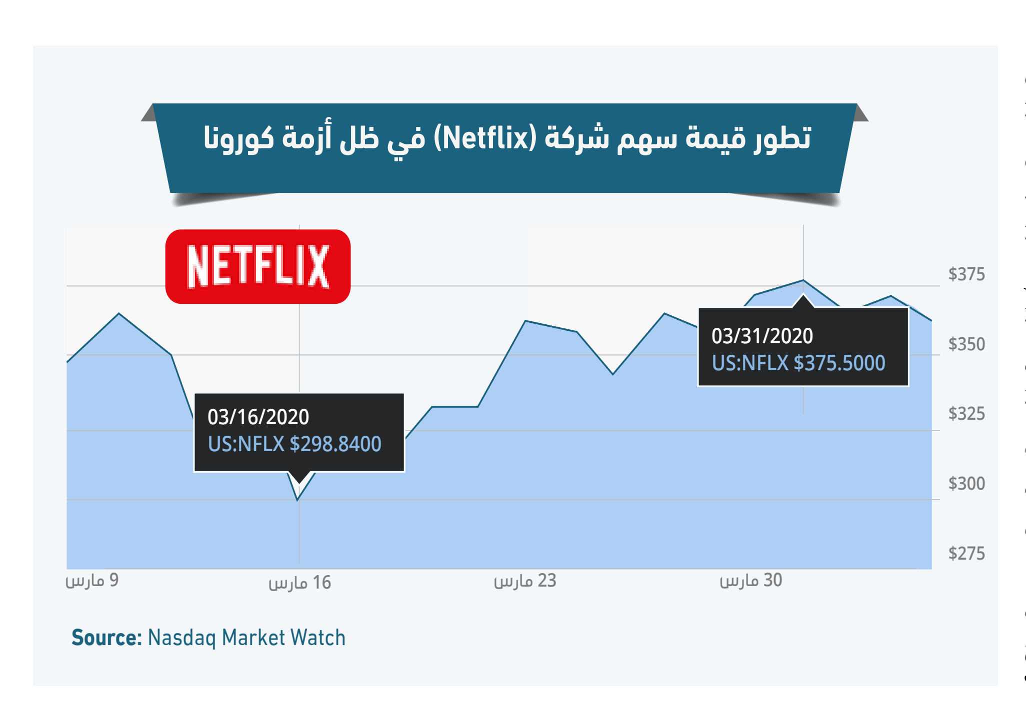
لكن أزمة كورونا ألقت لشركة "نتفليكس" (Netflix) ومثيلاتها بطوق نجاة، وكان سهم الشركة من الأسهم


الأمريكية القليلة التي تم رفع تقييمها بالفعل هذا العام. وتظهر البيانات التفصيلية لأداء السهم أنه شهد تطوراً كبيراً بداية من تطبيق التباعد الاجتماعي حول العالم، فارتفعت قيمته من 295.84 دولاراً للسهم يوم 16 مارس الماضي، إلى375.5 دولاراً للسهم في نهاية الشهر نفسه، بزيادة تبلغ نحو 80 دولاراً في قيمة السهم الواحد، وبنسبة ارتفاع 25.7%.

تطور سهم شركة "نتفليكس" (Netflix) قبل فيروس كورونا



وبينما تكتسب صناعة الترفيه الإلكتروني الزخم على هذا النحو، فإن صناعة الترفيه التقليدية، وعلى رأسها السينما، تشهد حالة من الانهيار. وتُشير بعض التقديرات إلى أن دور العرض السينمائي ستفقد ما يقرب من 15 مليار دولار نتيجة أزمة كورونا، حيث اضطرت الدول إلى إغلاق تلك الدور منعاً للتجمعات، وتحاشياً لانتشار فيروس كورونا. ولذلك تكبدت الكثير من الشركات المالكة لدور السينما حول العالم خسائر بالغة منذ بداية الأزمة. وانعكس ذلك على قيم أسهمها، كما هو الحال بالنسبة لشركة "سينمارك" (Cinemark) الأمريكية، التي تمتلك سلسلة من دور السينما، والتي تراجعت أسهمها من نحو 32 دولاراً في 20 فبراير الماضي، إلى 6.6 دولارات للسهم في 18 مارس، ليتراجع السهم بمقدار 25.4 دولاراً، وبنسبة تراجع بلغت 75.8%[33].



Source: Nasdaq Market Watch

وبرغم أن هذا التحول المتناقض بشكل واضح، بين صناعة الترفيه الإلكتروني من ناحية وصناعة الترفيه التقليدي من ناحية أخرى، قد ينتهي أو تنكسر حدته بنهاية أزمة كورونا؛ فإن الفترة التي ستتمكن فيها صناعة الترفيه الإلكتروني من الاستحواذ الكامل على سوق الترفيه، ستجعل اعتماد مستخدميها عليها بعد نهاية الأزمة أعلى منه بكثير قبل اندلاع الأزمة، ومن المرجح ألا تتمكن صناعة الترفيه التقليدي من استرداد مكانتها السابقة من جديد، في ظل انخفاض تكلفة الترفيه الإلكتروني، وتنوعه، وسهولة الوصول إليه، واستمراريته، مقارنة بها.

3- طفرة التجارة الإلكترونية: أدى منع حركة البشر في بعض الدول والمناطق، وتقييدها في دول ومناطق أخرى، إلى جعل وصول المستهلكين إلى الأسواق بأنفسهم أمراً صعباً أو مستحيلاً في بعض الظروف، وقد يزداد الأمر سوءاً خلال الفترة المقبلة، لا سيما إذا استمرت الأزمة واضطرت الدول إلى فرض حظر تام لحركة السكان. وفي مثل هذه الظروف تزداد الحاجة إلى التجارة الإلكترونية كحل بديل لتوفير الاحتياجات الضرورية من السلع الاستهلاكية والأغذية.

ولذلك حققت أسهم شركات تجارة التجزئة ارتفاعات كبيرة في البورصات العالمية، وتعتبر شركة (Amazon) الأمريكية من أهمها، فقد ارتفعت أسهم الشركة من 1,676 دولاراً في 12 مارس إلى 1,963 دولاراً في 30 مارس، بمكاسب تبلغ 287 دولاراً للسهم الواحد، وبنسبة ارتفاع تبلغ 17.2%[34]. ونتيجة للطلب الكبير على خدماتها، فقد قالت الشركة: "نلاحظ زيادة في المشتريات عبر الإنترنت، مما أدى إلى نفاد مخزون بعض المواد المنزلية الأساسية والمستلزمات الطبية". كما أعلنت الشركة أيضاً عن تعيين موظفين جدد من أجل التمكن من تلبية طلبات الناس المتزايدة على خدماتها.

سابعاً: تفاقم أزمات العولمة الاقتصادية

إن القول بأن "ما يشهده العالم الآن لم يشهد له مثيلاً منذ تاريخ طويل"، لا يتعلق بجانب واحد من جوانب الظاهرة التي نعيشها الآن، لكن يرتبط بمجمل المشهد الراهن. فإذا كان الأمر يتعلق بوباء كورونا بمفرده، فإن العالم شهد كثيراً من الأوبئة على مر تاريخه، بل إن منظّمة الصحة العالمية تستقبل سنوياً أكثر من 5 آلاف بلاغ عن أوبئة متفشية حول العالم، تكلف الاقتصاد العالمي خسائر سنوية تبلغ 570 مليار دولار[35].

وإذا كان الأمر يتعلق بحجم الانتشار، فليس فيروس كورونا المستجد وحده هو ما أصاب قرابة مليوني شخص، أو تسبب في وفاة أكثر من 100 ألف شخص حول العالم (حتى كتابة هذه السطور)، فهذه الأرقام ما زالت محدودة بالنسبة لوباء الكوليرا الذي يُصيب ما يتراوح بين 1.3 مليون شخص و4 ملايين شخص، ويقتل ما يتراوح بين 21 ألف شخص و143 ألف شخص حول العالم في كل عام، وذلك وفق إحصاءات منظمة الصحة العالمية. كما أن جائحة كورونا تتضاءل أرقامها أمام وباء "الإنفلونزا الإسبانية"، التي اجتاحت العالم عامي 1918 و1919، ويُعتقد أنها سببت وفاة ما بين 20 و50 مليون شخص في أنحاء العالم، ما جعلها أشد جائحة مرضية حدثت في تاريخ البشرية، وفق تصنيف منظمة الصحة العالمية[36].

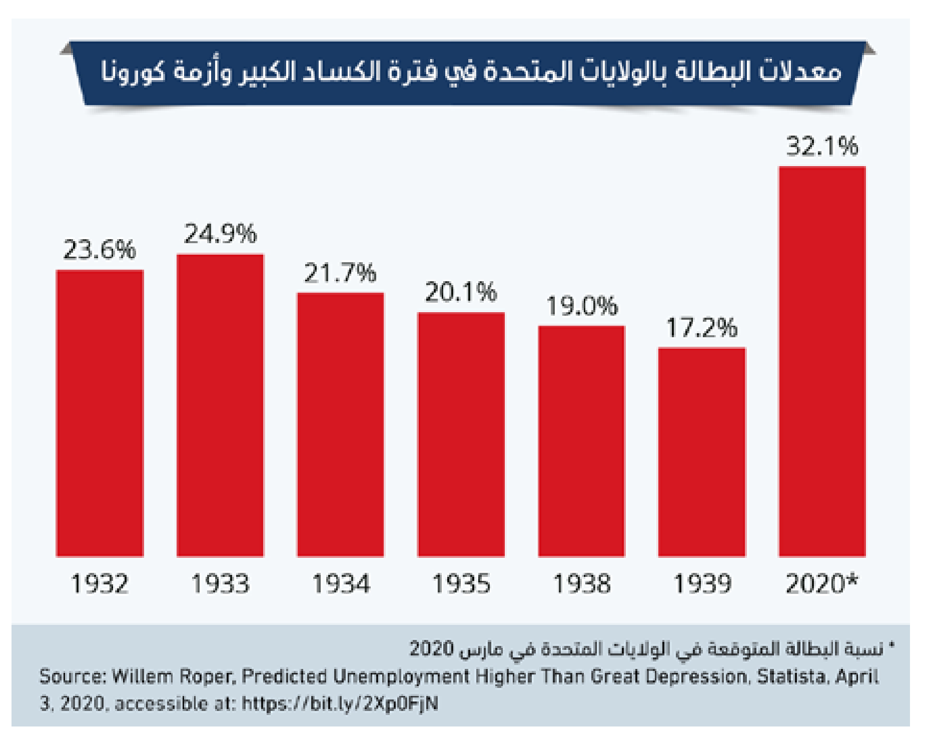
وليست التكلفة الاقتصادية وحدها أيضاً هي ما يجعل من جائحة كورونا المستجد إحدى أخطر الأزمات التي مر ويمر بها العالم منذ تاريخ طويل، فالاقتصاد العالمي يتحمل سنوياً تكلفة تصل إلى 570 مليار دولار بسبب الأوبئة، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، وهي تعادل أيضاً ما يتحمله الاقتصاد العالمي بسبب أزمة التغير المناخي كل عام[37]. كما أن وباء "سارس" الذي ظهر لفترة وجيزة للغاية واختفى في عام 2003، كلف الاقتصاد العالمي ما يصل إلى 40 مليار دولار، وفق تقديرات البنك الدولي [38].

لكن الأمر الأساسي الذي يجعل من فيروس كورونا المستجد وتداعياته الاقتصادية أزمة مختلفة عن غيره، ويضعه في مراتب الأزمات الاقتصادية الأضخم على مر التاريخ؛ هو الزمن الذي أتى فيه، والواقع الاقتصادي الأكثر انفتاحاً الذي يعيشه العالم، وحالة السيولة والترابط غير المسبوقين بين الأنشطة الاقتصادية حول العالم، وسلاسل الإمدادات التي باتت موزعة ومقسمة على مناطق العالم المختلفة، بعد أن قطع العالم شوطاً طويلاً في عملية تخصيص الإنتاج بين الدول. فطائرة إيرباص -على سبيل المثال- التي يتم تجميعها في مدينة تولوز الفرنسية، يتم تصنيع أجزائها فيما يزيد على 100 دولة، ويشترك في صناعتها 8 آلاف شركة بشكل مباشر، و1,800 شركة ومنتج بشكل غير مباشر[39]. كما أن هاتف "الآيفون" يتم تصنيع أجزائه في أكثر من 7 دول حول العالم، بداية من الولايات المتحدة وصولاً إلى الصين[40].

وبالآلية نفسها، يصنع العالم الآن معظم احتياجاته، بداية من المنتجات الضرورية وصولاً إلى المنتجات الكمالية، حتى بات النمو الاقتصادي العالمي بأكمله يعتمد في الأساس على استمرارية سلسلة الإمدادات العالمية وسيولتها. ويعني ذلك أنه إذا انكسرت تلك السلسلة فسيكون الاقتصاد العالمي بأكمله محل تهديد. بل إن انكسار سلسلة الإمدادات الخاصة بالسلع الضرورية، بما فيها الأدوية والأغذية، سيهدد حياة ملايين البشر حول العالم.

وقد علق صندوق النقد الدولي في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2009، على السرعة والتدفق القوي الذي انتقلت به الأزمة المالية العالمية عام 2008 بين دول العالم، قائلاً إن "الروابط تؤدي إلى إذكاء الحريق".

كما أن التجارب السابقة لدى تفشي وباء سارس عام 2003، وإنفلونزا الخنازير (H1N1) عام 2009، أثبتت أن الخوف وسلوك الأزمة تسبب فيما يتراوح بين 80% و90% من إجمالي الآثار الاقتصادية السلبية للأوبئة، وفقاً للبنك الدولي[41].



* نسبة البطالة المتوقعة في الولايات المتحدة في مارس 2020
Source: Willem Roper, Predicted Unemployment Higher Than Great Depression, Statista, April 3, 2020, accessible at: https://bit.ly/2Xp0FjN

وبالتالي، فإن حالة الخوف العالمية التي ولدها فيروس كورونا المستجد، قد تدفع العالم إلى أزمة اقتصادية عميقة تعرّض الاقتصاد العالمي لخسائر لم يشهدها من قبل، كون ذلك الخوف أصبح هو المحرك الأساسي لعملية اتخاذ القرار، بداية من القرار البسيط في حياة الناس، المتعلق بشراء الاحتياجات الاستهلاكية، وصولاً إلى القرارات الحكومية، المتعلقة بآليات المكافحة والآليات الاقتصادية اللازم تبنيها.

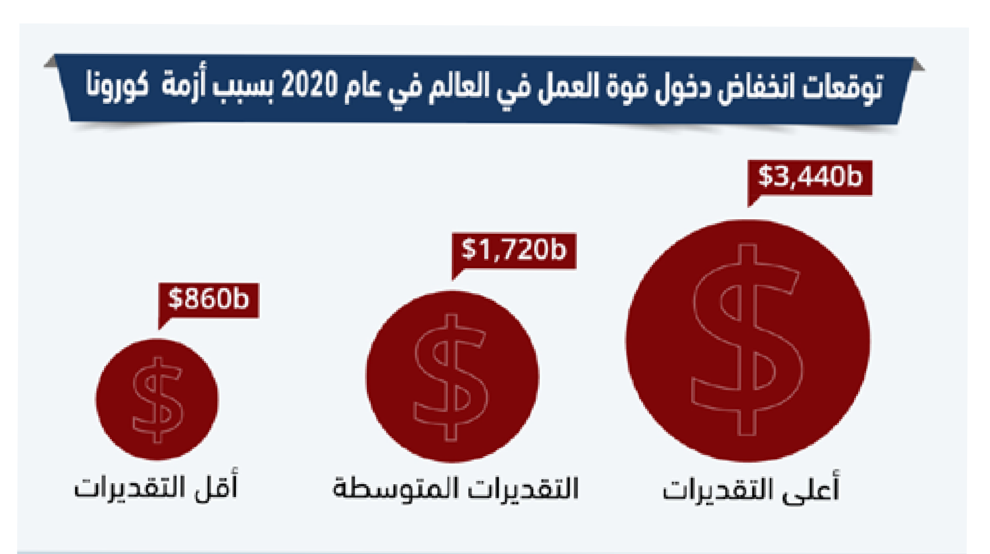
وهذا الأمر هو الأكثر جلباً للقلق في الأزمة الراهنة، فحالة الخوف العالمية تلك تدفع الحكومات والأفراد إلى الإقدام على قرارات من شأنها تقويض حركة التجارة وحركة الأفراد، حتى أصبحت سلسلة الإمدادات العالمية على المحك، فانكسرت سلسلة الإمدادات بالقطاعات المنتجة للسلع غير الضرورية، وبات تدفق إمدادات السلع الضرورية على المحك.

وإذا استمرت الأزمة لفترات طويلة في المستقبل فإنها تهدد الاقتصاد العالمي بفقدان أسس استقراره، وتجبر البشر على إعادة التفكير في كل شيء يتعلق بالجوانب الاقتصادية لحياتهم، ما قد ينتج عالماً ذا نظام اقتصادي جديد. وإلى أن يحدث ذلك، سيتكبد العالم الكثير من الخسائر، التي لن تقتصر على التكاليف المالية، بل تصل إلى إفقار ملايين البشر، وتهديد الأمن الغذائي للعديد من الشعوب، وتحويل دول غنية إلى فقيرة.

وبذلك فالأزمة الراهنة تضع النظام الاقتصادي العالمي على عتبة مرحلة جديدة، كونها تدفع نحو تغيير الكثير من ثوابته، وتتجه نحو تغيير النظريات الاقتصادية المتعلقة بثروة الأمم وقوتها، وتجبر الدول على تغيير القواعد التي حكمت منظومة علاقاتها الاقتصادية لمدة تزيد على سبعة عقود، والتي تقوم على تحرير التجارة السلعية والخدمية، وتحرير حركة البشر، وكذلك تحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول.

وإذا كان التغيير سيبدأ من تبديل قواعد تنظيم الانتقال المادي بين الدول، بمعنى تغيير القواعد المنظمة لحركة البضائع والسلع والمواد وتنقل البشر من دولة إلى أخرى؛ فإن من شأن ذلك أن يقود إلى تغيير قواعد تحرير حركة رؤوس الأموال أيضاً، إذ إن تقييد حركة البضائع والحد من حركة البشر -إذا حدث- سيؤديان إلى عدم وجود مبررات كبيرة لحركة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول بالمعدلات نفسها التي كانت قبل الأزمة.

وفي كل الأحوال، فإن مجمل التغييرات الحاصلة الآن، والتي ستحصل لاحقاً، ستحد بالتأكيد حركة التنقل المادي بين الدول، خصوصاً ما يتعلق بحركة البشر باعتبارها السبب الرئيسي لانتشار كورونا بهذه السرعة. كما ستعيد تلك التغييرات توزيع سلاسل الإمدادات، عبر صياغة نموذج جديد لتخصيص الإنتاج بين الدول، بما يقلل الانكشاف على العالم الخارجي، ويجنب نقاط الضعف في السلاسل القائمة حالياً. وكل ذلك سيعيد صياغة مفهوم العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث سيكون تركيز الحكومات منصباً على اقتصاداتها الوطنية في المقام الأول،



Source: Almost 25 million jobs could be lost worldwide as a result of COVID-19, International Labor Organization, March 18, 2020, accessible at: https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_738742/lang--en/index.htm

مع المحافظة على قدر من العلاقات مع العالم الخارجي، تقوم على مبدأين؛ أولهما ممارسة هذه العلاقات بشكل غير مادي، بحيث يتم تقليص التجارة السلعية والعلاقات التي تتطلب انتقالاً بشرياً بأعداد كبيرة.

ويتمثل المبدأ الثاني في التوسع في تجارة الخدمات ونقل التكنولوجيا، واستقدام المعرفة من الخارج، ما يعني أن النموذج الجديد للعولمة سيكون نموذجاً ذا طابع محلي، نموذجاً يحافظ على قدر من الترابط مع العالم، لكنه يُبقي على مسافة فاصلة، وما قد يخرج به العالم من أسلوب التباعد الاجتماعي الذي يطبقه الآن لمحاصرة كورونا، هو أنه يبني شيئاً فشيئاً نموذجاً جديداً للعولمة، يمكن تسميته "عولمة التباعد الدولي".

1- Tom Orlik, Jamie Rush, Maeva Cousin and Jinshan Hong Coronavirus Could Cost the Global Economy $2.7 Trillion. Here's How, **Bloomberg**, March 6, 2020, accessible at: https://bloom.bg/38CLyVP,

2- "بلاك روك": 6 تريليون دولار انخفاض متوقع بالناتج العالمي خلال النصف الأول من 2020، **مجلة أموال الغد**، إي إف جي هيرمس، 1 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2RbFX2Z

3- رئيسة صندوق النقد: جائحة كورونا أسوأ بكثير من الأزمة المالية العالمية، **سي إن بي سي عربية**، 3 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3b0aatD

4- "ملخص وافٍ"، **تقرير الاستقرار المالي العالمي**، واشنطن: صندوق النقد الدولي، أبريل 2009، ص 1.

5- New Deal, **History.com**, November 27, 2020, accessible at: https://bit.ly/2XhqUZH

6- جيوفاني ديلاريتشا وآخرون، السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد - 19، **صندوق النقد الدولي**، 1 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2JFjhUH.

7- المرجع السابق.

8- Tom O'Connor, These Are The Only Countries Sill Not Reporting Any Coronavirus Cases, **Newsweek**, March 27, 2020, accessible at: https://bit.ly/2UFbvAz

9- Ibid.,

10- رنا عبدالحكيم، 85 دولة تطلب مساعدات عاجلة من صندوق النقد، **صحيفة الرؤية**، 1 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2UD-Fxor.

11- رئيسة صندوق النقد: جائحة كورونا أسوأ بكثير من الأزمة المالية العالمية، سي إن بي سي عربية، **مرجع سابق**.

12- البنك الدولي يوافق على 1.9 مليار دولار كأول تمويل طارئ لمواجهة جائحة كورونا، **وكالة رويترز**، 2 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3462W4N

13- رنا عبدالحكيم، 85 دولة تطلب مساعدات عاجلة من "صندوق النقد"، **صحيفة الرؤية العمانية**، 1 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3c7AIJH

14- مجموعة البنك الدولي تبدأ أولى عمليات الدعم الصحي الطارئ لمواجهة فيروس كورونا المستجد وتعزيز تصدي البلدان النامية للجائحة، **البنك الدولي**، 2 أبريل 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2RbKkey

15- رنا عبدالحكيم، **مرجع سابق**.

16- رئيس الحكومة اللبنانية يعلن تعليق دفع الديون المستحقة، **أربيان بيزنس**، 7 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2V8npID

17- بيان مشترك من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بخصوص الدعوة إلى العمل بشأن ديون البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، **البنك الدولي**، 25 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2JBzx9

18- COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses, International Labour Organization Note, **International Labour Organization**, 18 March 2020, pp. 3-4

19- تخفيف آثار كوفيد - 19 على تجارة الأغذية والأسواق، **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة**، 31 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https:// bit.ly/2RqQTtZ

20- المدير العام للفاو يحث مجموعة العشرين على ضمان عدم تعطل سلاسل القيمة الغذائية أثناء جائحة كوفيد - 19، **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة**، 26 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3aIrnI9

21- تخفيف آثار كوفيد - 19 على تجارة الأغذية والأسواق، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، **مرجع سابق**.

22- تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019، **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة**، ص 3 - 6.

23- Coronavirus clouds oil outlook, **International Energy Agency**, March 2020, accessible at: https://bit.ly/2Re4ULg

24- Patrick Appleton, Potential for revenue losses of $113bn due to COVID -19 “crisis”, **IATA**, March 9, 2020, accessible at: https://bit.ly/34ccUlc

25- Javier Blas, Grant Smith, Mathew Carr, and Anna Shiryaevskaya, Global Oil Demand in Freefall on Pandemic, IEA Chief Says, **Bloomberg**, March 26, 2020, accessible at: https://bloom.bg/34b85bY

26- Jillian Ambrose, Oil price may fall to $10 a barrel as world runs out of storage space, **Bloomberg**, March 26, 2020, accessible at: https://bit.ly/2Xc26SH

27- Kathy Hipple, Tom Sanzillo and Clark Williams-Derry, IEEFA brief: Oil majors’ shrinking capital expenditures (capex) signal ongoing decline of sector, **Institute for Energy Economics & Financial Analysis**, February 26, 2020, accessible at: https://bit.ly/2V4M6PJ

28- Katherine Mangu-Ward, Regulatory barriers to online tools will fall, **Politico Magazine**, March 19, 2020, accessible at: https://politi.co/2x5srqW

29- Elizabeth Bradley, A boon to virtual reality, **Politico Magazine**, March 19, 2020, accessible at: https://politi.co/2x5srqW

30- Zoom Video Communication’s, **NASDAQ Market Watch,** April 6, 2020, accessible at: https://on.mktw.net/2V4irWL,

31- Rupert Neate, Zoom booms as demand for video-conferencing tech grows, **The Guardian**, March 21, 2020, accessible at: https://bit.ly/2UIEqDU

32- John Authers, What You May Have Missed During That Netflix Binge, **Bloomberg**, March 24, 2020, accessible at: https://bloom.bg/39RFHwR

33- Zoom Technologies Inc., **NASDAQ Market Watch**, April 6, 2020, accessible at: https://on.mktw.net/2V3JLEK

34- Amazon.com Inc., **NASDAQ Market Watch**, April 6, 2020, accessible at: https://on.mktw.net/2RdRA9w

35- لُغْزُ الإنفلونزا، **مجلة منظمة الصحة العالمية**، المجلد 96، عدد 2، فبراير 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2RgGLnj

36- لُغْزُ الإنفلونزا، **مجلة منظمة الصحة العالمية**، المجلد 90، عدد 4، أبريل 2012، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3dN0810

37- علي صلاح، عولمة الأوبئة: انعكاسات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2 فبراير 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/39wIrzf

38- جيم يونغ كيم، تكلفة وباء الإيبولا تبدو ضخمة، **مدونة البنك الدولي**، 17 سبتمبر 2014، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3dZWAZw

39- Sustainable Supply Chain: Responsible Sourcing Across the Supply Chain, **Airbus**, accessible at: https://bit.ly/2V3rRSp

40- The iPhone Supply Chain, **Part Research**, accessible at: https://bit.ly/2xUE7g1

41- جيم يونغ كيم، **مرجع سابق**.

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية، تصدر كل شهرين، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تُرسل على مدار 5 أيام في الأسبوع، عبر البريد الإلكتروني إلى قوائم المشتركين، حيث تُسلط الضوء على كل إصدارات وأنشطة مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)



